

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

"دراسة قياسية للفترة: 1996-2017م"

Determinants of foreign direct investment in north africa countries

"An econometric study for the period: 1996-2017"

د. بشيكر عابد¹ ، د. هدروق أحمد² ، د. مسعودي زكريا³

¹ المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان (الجزائر)

² جامعة المدية (الجزائر)

³ جامعة حمه لخضر - الوادي (الجزائر)

ملخص: يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية في اختبار وتحديد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1996-2017م)، وقد وقع اختيارنا على أربع دول وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ومصر، حيث تبين من خلال معالجتنا النظرية لموضوع الدراسة أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يمكن الارتكاز عليها في الجانب التطبيقي الخاص بالدراسة القياسية تتمثل في متغيرات حجم السوق المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح التجاري، ومؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية، معدل التضخم، مؤشر الحوكمة متغير سعر الصرف، وعلى هذا الأساس تم استخدام نموذج قياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا باستخدام المتغيرات السابقة الذكر.

الكلمات المفتاح: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، المتغيرات الاقتصادية الكلية، نموذج قياسي، الانحدار

تصنيف JEL : C510

Abstract: The objective of this paper is to test and identify the most important determinants of foreign direct investment (FDI) in the North Africa countries (we chose Algeria, Morocco, Tunisia, and Egypt) over the period (1996-2017), by using multiple linear regression model for each country. The results of the study indicates that market size which measured by per capita GDP, and the degree of trade openness, and the index of the protection of intellectual property rights, yield significant coefficients in relation to FDI in all the countries under study, while the inflation rate was significantly and negative in each of Morocco and Egypt, and the governance index was significant and positive only in Algeria, and the same for the exchange rate variable came significant and negative in Egypt only.

Keywords: investment, foreign direct investment, Macroeconomic variables, Standard model regression

Jel Classification Codes : C510

I- تمهيد: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، وخاصة النامية منها والتي تحتاج إلى تمويل المشاريع التي تقوم بها المؤسسات المحلية، كما أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قد أنعش الجدل الدائر حول أثر هذه الاستثمارات في الدول المضيفة لها، فعلى جانب المنافع ناقش العديد من الباحثين أهمية هذا الاستثمار ودوره في تحقيق بيئة اقتصادية مثلى، وكذلك استفادة المؤسسات المحلية من نشر التكنولوجيا، وانتقال الخبرات، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية، وتحسين المهارات والخبرات العالية التي اهتمت بها نماذج النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلية، ولأجل هذا قامت دول شمال إفريقيا بسن القوانين والتشريعات التي تعمل على استقطاب هذا النوع من الاستثمارات، على أمل استغلال هذه الاستثمارات في إيجاد مصدر تمويل لعملية خلق فرص عمل؛ لما تعانيه من عجز في تمويل استثماراتها أو موازنتها باستثناء الجزائر.

• إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي:

ما هي أهم محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول شمال إفريقيا محل الدراسة؟ وهل تختلف هذه

المحددات من دولة لأخرى؟

• فرضيات الدراسة: تكمن فرضيات البحث فيما يأتي:

- يوجد تأثير كبير للمتغيرات الاقتصادية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا.

- يوجد تباين في محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول محل الدراسة.

• هدف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار ونمذجة أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

محل الدراسة خلال الفترة (1996-2017)، ونهدف أيضا إلى التعرف على تطورات حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الواردة إلى الدول محل الدراسة، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ولإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور أساسية :

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- محددات الإستثمار الاجنبي المباشر

3- تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة،

4- دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان نتطرق الى مجموعة من التعاريف حسب بعض

المنظمات الدولية وبعض الاقتصاديين:

1-1-1- تعريف المنظمات الدولية: عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام شركة بالاستثمار في

مشروع ما خارج الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات ذلك المشروع، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين

يملك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من رأس المال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة¹. أما منظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يقوم به مستثمر ما للحصول على منفعة دائمة

خارج بلده الأصلي، ويفرض مفهوم المنفعة الدائمة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر

ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة². بينما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر

على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد

الأم وشركة في بلد آخر، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق (10%) من الأسهم أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة كحد فاصل لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر³.

1-2- تعاريف بعض الاقتصاديين: يرى ريموند (RAYMOUND) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مساهمة رأس مال مؤسسة، وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمالها، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، إذا هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى⁴. ويرى كروجمان (KRUGMAN) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تدفق رؤوس الأموال الدولية لإنشاء شركة في بلد أو توسع شركة تابعة في بلد آخر، وأكد في تعريفه هذا على السمة التي تميز الاستثمار الأجنبي، فهو لا يتمثل فقط في نقل الموارد وإنما يكون أيضاً في حيازة السيطرة على المشروع⁵. بينما يرى عبد السلام أبو قحف، أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة⁶. كما عرف نزيه عبد المقصود الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيتها الكاملة، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة⁷.

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: سوف نعالج محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكلي، ويرجع ذلك إلى سببين؛ يتمثل الأول في كون أن كل النظريات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الجزئي تقتصر فقط على الدول المتقدمة دون أن يكون ما يقابله للدول النامية، أما السبب الثاني فيتمثل في أن معظم الدراسات الحديثة توضح أهمية المتغيرات الكلية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو تشريعية أو غيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول⁸. وفيما يلي نلخص أهم المحددات الكلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2- المحددات الاقتصادية: فيما يلي يتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تؤدي دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- حجم السوق: يعتبر حجم السوق والذي يعبر عنه في الكثير من الدراسات بحجم الناتج المحلي الإجمالي من المحددات الأساسية لقيام المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم الإنتاج يرتبط بإمكانية تصريف هذا الإنتاج في الأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي كلما اتسع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد على استيعاب الاستثمارات الأجنبية، ذلك إن الهدف الأساسي لتلك المشروعات الأجنبية قد يكون البحث أو المحافظة على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجها⁹. ولقد بينت الكثير من الدراسات التجريبية الحديثة أنه كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلد كلما زادت حصته من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر السوق الكبير للبلد المضيف مؤشراً إيجابياً للاستثمارات المربحة، كما بينت ذلك الكثير من الدراسات¹⁰.

- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يميل المستثمر الأجنبي إلى توظيف رؤوس أمواله في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي؛ حيث أن انخفاض درجة القيود المفروضة على التبادل التجاري، وحرية انتقال عناصر الإنتاج يساعد شركات الاستثمار الأجنبي على تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية، كما يسمح لها بالحصول على عوامل الإنتاج المستوردة، التي تدخل في تصنيع وتسويق مخرجاتها بأقل التكاليف. وبهذا فإن الانفتاح على العالم الخارجي يضمن للمستثمر الأجنبي مناخاً استثمارياً يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية، بعيداً عن وجود أية اختلالات اقتصادية، ناتجة عن القيود التجارية في الأسواق الخارجية التي تعامل معها هذه الاقتصاديات¹¹.

- السياسات الاقتصادية الكلية: إن وجود بنية اقتصادية كلية تتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها تعطي إشارة سليمة للمستثمر الأجنبي، فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد

متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي. ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري¹².

- **البنية التحتية المناسبة:** من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب توفر الدول المضيفة على بنية أساسية مناسبة تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمرين ومن ثم رفع معدل العائد، وتمثل هذه البنية في: خطوط النقل الداخلية والخارجية، وسائل الاتصال ذات الكفاءة العالية التي تسمح بسرعة الاتصال بين الشركات والشركة الأم. ولقد بينت الكثير من الدراسات الحديثة مثل: (Zhang, 2001) و(Musila and Sigue 2006)، على الدور المهم لتطوير البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹³.

- **الاهتمام بالموارد البشرية والتطوير التكنولوجي:** إن توفر العمالة المؤهلة والدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعد الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددًا ضروريًا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع الطرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة¹⁴.

- **الحوافز المالية والتمويلية:** فالحوافز المالية تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية، حوافز التصدير، أما الحوافز التمويلية فتتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من رأس المال وتكاليف السوق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، إضافة إلى التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية¹⁵.

- **سعر الصرف:** تعتبر أسعار الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤثر معدل الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي من ناحيتين¹⁶:

الناحية الأولى: تتمثل في انخفاض قيمة العملة المحلية في البلد المضيف والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع مما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثمار أرباح الشركات بدلاً من تحويلها للخارج.

الناحية الثانية: وهي تتعلق بمدى استقرار سعر الصرف في البلد المضيف حيث أن استقرار سعر الصرف يؤدي إلى استقرار حصيل الأرباح المحولة إلى الخارج وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة.

2-2- المحددات التشريعية والتنظيمية: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى يكون الإطار التشريعي جاذبًا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها¹⁷:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية.

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمرين من أنواع معينة من المخاطر مثل فرض الحراسة تكفل لهم حرية تحويل الأرباح ودخول رأس المال، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

2-3- الأوضاع الأمنية والسياسية: على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن، إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية والأمنية في القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فالمستثمر الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات¹⁸.

وتتعلق العوامل السياسية بمجموع المتغيرات الحكومية المؤثرة على منحى وتوجهات إستراتيجية المستثمر الأجنبي، ودواعي تعديلها وفق متطلبات الدول المضيفة، ويتوقف تأثير العوامل السياسية في التوجه الإستراتيجي للشركة على مدى قوة كل من الطرفين في التفاوض (الشركة المستثمرة، والدول المضيفة)¹⁹. وتتحدد العوامل السياسية أيضا من خلال العلاقات الاقتصادية أو المؤسسية الناشئة بين

الشركات المتعددة الجنسيات وحكومات الدول المضيفة، فالتغيرات السياسية لها دور وأثر واضح على التوجه الإستراتيجي للشركات المتعددة الجنسيات²⁰.

3- تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

3-1- حجم التدفقات الواردة: بات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة هدفا أساسيا تتنافس عليه دول شمال إفريقيا؛ حيث حصل نمو متزايد في التدفقات الواردة إليها. ومن أجل إضفاء طابع المقارنة بين دول شمال إفريقيا، نقوم بإجراء مقارنة لحجم التدفقات الواردة كما هو مبين في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2014م) الوحدة: مليون دولار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	
1203	1635	-584	1488	2661	3052	2580	2300	2746	2632	1662	1795	1145	280	الجزائر
2651	2157	3255	3582	3298	2728	2568	1574	1952	2487	2805	2449	1654	422	المغرب
880	885	1003	1060	1117	1603	1148	1513	1688	2759	1616	3308	783	779	تونس
7392	8107	6925	4783	4192	6031	-483	6386	6712	9495	11578	10043	5376	1235	مصر

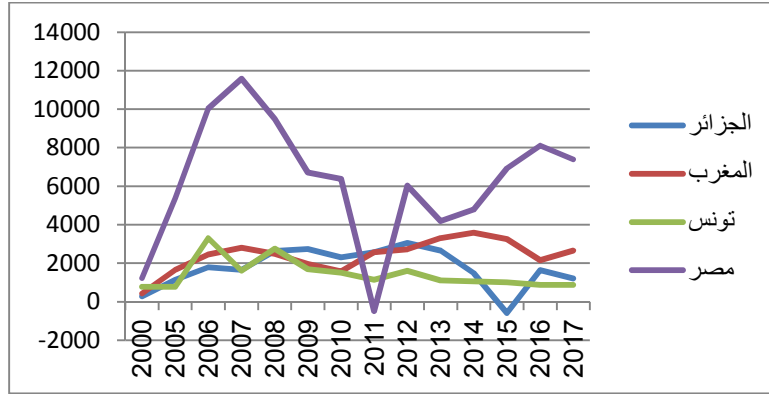
المصدر: من إعداد الباحثين وبالاغتماد على بيانات البنك الدولي، والمتوفرة على الرابط: <http://data.worldbank.org>

يتضح جليا من خلال الجدول رقم (1)، أن مصر استقطبت الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى منطقة شمال إفريقيا خلال فترة الدراسة؛ وهذا يرجع إلى الجهود الكبرى التي بذلتها لتوفير البنية الأساسية الملائمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية الضخمة، من خلال عدة سياسات أبرزها توفير شبكات المواصلات والنقل والاتصالات والطرق والكهرباء، فضلا عن تثبيت السياسات المالية والنقدية والضريبية وتوفير التشريعات القانونية لحماية وتحفيز تدفق المشروعات الاستثمارية، فإن لاستثمار الأجنبي المباشر في مصر يمثل محورا أساسيا من محاور التنمية في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية، نظرا إلى كونه يعد الأسلوب الأمثل لتوظيف الإمكانيات والطاقات التي تستطيع مصر من طريقها خوض معركة التنمية بما يواكب التحديات العالمية، وخاصة في مجال الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

أما بالنسبة للجزائر والمغرب وتونس فشهدت تدفقات متواضعة جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع مصر؛ فمجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة تمثل تقريبا ثلث التدفقات الواردة إلى مصر، والشئ نفسه بالنسبة للمغرب وتونس؛ فمجموع تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل على التوالي تقريبا ثلث وربع تدفقات مصر. والشكل رقم (1) يوضح بصورة جيدة كيفية تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة.

الشكل رقم (1) : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول شمال إفريقيا خلال الفترة

(2000-2017م)



يتضح من خلال الشكل رقم (1)، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول شمال إفريقيا لم تسلم من الأزمة المالية العالمية لعام 2008 باستثناء الجزائر، علاوة على ذلك فإن الاضطرابات السياسية التي بدأت في تونس ومصر في بداية عام 2011، ألحقت أضراراً كبيرة بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليهما، خاصة مصر التي أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها سالبة خلال عام 2011. وفيما يأتي تحليل لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل دولة على حدة.

■ **الجزائر:** يتبين من خلال الشكل رقم (1) أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سجلت منحى تصاعدياً خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وإلى غاية عام 2012⁽²¹⁾؛ أين وصلت هذه التدفقات إلى أكثر من ثلاثة ملايين دولار، أي أنها تضاعفت بأكثر من 10 مرات، ويدل هذا الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أن الجزائر أدركت الأهمية المتزايدة للاستثمارات الأجنبية؛ مما أدى بها إلى إجراء سياسات وإصلاحات اقتصادية؛ خصوصاً ما تعلق بمناخ الاستثمار، ورفع القيود، ومنح الحوافز للمستثمر الأجنبي، أما فيما يخص الفترة الأخيرة من 2013 إلى غاية 2015 فقد شهدت الجزائر انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول خلال هاته الفترة مما أثر سلباً على حجم التدفقات.

■ **المغرب:** يظهر جلياً من خلال الشكل السابق أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب ارتفعت باستمرار خلال فترة الدراسة، باستثناء سنوات 2008، 2009 و 2010 التي عرفت انخفاضاً ناتجاً عن تأثير الأزمة المالية العالمية، ولقد انتقلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 422 مليون دولار خلال عام 2000 إلى أن وصلت إلى أكثر من 3.5 مليار دولار عام 2014، أي أنها تضاعفت بما يزيد عن نحو ثمانية أضعاف. ويرجع هذا الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإصلاحات التي قامت بها المغرب؛ حيث تعد من أبرز الدول العربية التي قامت بإصلاحات كبيرة لمناخها الاستثماري.

■ **تونس:** من خلال الشكل رقم (1)، يظهر أن هناك تذبذباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وإلى غاية عام 2009. هذه التدفقات وصلت حدها الأقصى عام 2006؛ إذ بلغت نحو 3.3 مليار دولار، أما بعد عام 2008 تم تسجيل انخفاض مستمر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باستثناء عام 2012 الذي عرف تحسناً كبيراً، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 1.6 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 39.63% مقارنة مع عام 2011، الذي عرف انخفاضاً بأكثر من 24%.

■ **مصر:** عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر تطوراً كبيراً خلال الفترة (2000-2007م)، حيث استطاعت أن تحقق تدفقات جيدة، فقد وصلت هذه التدفقات في عام 2007 إلى أكثر من 11 مليار دولار، أي أنها تضاعفت بما يزيد

عن تسعة مرات مقارنة بما كانت عليه في عام 2000، والبالغة نحو 1.23 مليار دولار، وبداية من عام 2008 وإلى غاية 2013 أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر تتناقص متأثرة بالأزمة المالية العالمية، ثم بالأحداث السياسية لسنة 2011، وفي عام 2014 تم تسجيل تحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث ارتفعت بـ 14.09% مقارنة بما كانت عليه عام 2013.

3-2- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي : بعد عرض تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول شمال إفريقيا محل الدراسة، نتطرق إلى الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات، وهذا من خلال نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)

مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لدول شمال إفريقيا للفترة (2000-2017م) الوحدة: %

	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	
الجزائر	0,68	1,03	- 0,35	0,71	0,80	0,73	1,29	1,43	2,00	1,54	1,25	1,57	1,12	0,51	
المغرب	2,42	2,08	3,22	3,26	3,23	2,96	2,54	1,37	2,17	2,77	3,76	3,75	2,81	0,60	
تونس	2,20	2,12	2,33	2,07	2,25	3,44	0,94	3,00	3,51	5,80	3,89	9,42	2,21	3,50	
مصر	3,75	3,00	2,18	1,67	1,54	1,06	- 0,20	2,92	3,55	5,83	8,87	9,34	5,99	1,24	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، والمتوفرة على الرابط: <http://data.worldbank.org>

يظهر جليا من خلال الجدول رقم (2) أعلاه أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ضعيفة جدا مقارنة بمثيلتها في دول شمال إفريقيا الأخرى؛ حيث لم تتعد هذه المساهمة خلال فترة الدراسة نسبة 2%، والتي تم تسجيلها كأعلى نسبة مساهمة خلال عام 2009؛ وهي أقل من أصغر نسبة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي لكل من المغرب وتونس في الفترة (2005-2017)، وأقل بكثير من نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (2000-2010م).

أما في الدول الأخرى محل الدراسة، تم تسجيل مساهمة كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي؛ فمثلا في مصر بلغت نسبة المساهمة نحو 9.34% في عام 2006 و 8.87% في عام 2008، وهي نسب عالية لا يستهان بها، خاصة وأنها وسيلة تمويل خارجية، وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة 4.2% في مصر، و 3.64% في تونس، أما في المغرب فكان في حدود 2.67%، وكل النسب السابقة أكبر بكثير من متوسط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث لم يسجل هذا المتوسط سوى قرابة 1% فقط.

4- دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا : بعد التطرق سابقا إلى أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، يتم في هذه المرحلة اختبار وتحديد أهم المتغيرات الكلية التي تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا محل الدراسة.

4-1- تحديد المتغيرات: استنادا إلى الأدبيات النظرية والتجريبية، نقوم بدراسة مجموعة من محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس ومصر) خلال الفترة (1996-2017م) بالاعتماد على المعادلة الآتية:

$$FDI_{i,t} = b_0 + b_1 GDP_{i,t} + b_2 OPEN_{i,t} + b_3 TCH_{i,t} + b_4 TAX_{i,t} + b_5 INF_{i,t} + b_6 IP_{i,t} + b_7 GOV_{i,t} + b_8 EF_{i,t} + V_{i,t}$$

t : تمثل الفترة الزمنية (1996، ...، 2017) i : تمثل البلد (1، ...، 4).

حيث أن:

- FDI : التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- GDP : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقيس حجم السوق المحلي.
- $OPEN$: مؤشر الانفتاح التجاري (مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
- TCH : سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.
- INF : معدل التضخم السنوي.
- IP : مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع)؛ حيث تم استخدام مؤشر عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ($WIPO$).
- GOV : مؤشر الحوكمة وهو عبارة عن متوسط المؤشرات الآتية: الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، النوعية التنظيمية، سيادة القانون، مراقبة الفساد. ويصنف هذا المؤشر من -2.5 إلى +2.5، وكلما زادت قيمته، كلما أثر ذلك بشكل إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- EF : مؤشر الحرية الاقتصادية، يصدر عن منظمة (Heritage)، ويتوزع على سلم ممتد من 0 إلى 100، وتدل القيمة الأعلى لهذا المؤشر على حرية اقتصادية أكبر، وبالتالي تأثر إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- $V_{i,t}$: الخطأ العشوائي للفرد (i الدولة) خلال السنة t .

وفيما يخص مصادر البيانات، فقد تم الاعتماد على البيانات المتوافرة أساسا في قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة إلى المتغيرات ($GDP, OPEN, TCH, INF, GOV$)، وكذلك على بيانات منظمة (Heritage) بالنسبة إلى مؤشر الحرية الاقتصادية.

4-2- منهجية التقدير: قبل تقدير نموذج الانحدار تم إدخال اللوغاريتم الطبيعي على جميع المتغيرات؛ ويعني هذا أنه سوف نستخدم

الشكل اللوغاريتمي المزدوج في تقدير النموذج، ويرجع اختيار هذا الشكل إلى أنه يساعد على التخلص من ضغوطات الاتجاه العام على

المتغيرات من جهة، ومن جهة ثانية تقليص قدر الإمكان حجم التقلبات؛ وهما يعتبران السمتان المميزتان لأغلب المتغيرات الاقتصادية

الكلية، وخاصة عندما تكون هذه في شكل سلاسل زمنية، وعليه فإن عملية استقرار المتغيرات ذات السلاسل الزمنية تصبح ضرورية، وهذا

من أجل التخلص من وضعية زيف التقدير ($Spurious Regression$)²². كما أن استخدام الشكل اللوغاريتمي يحقق نتائج ذات

جودة توفيق عالية، نظرا إلى تحقيقه أقل خطأ معياري للبواقي. بالإضافة إلى هذا، فإن المعلمات المقدرة في الشكل اللوغاريتمي هي عبارة

عن مروّنات.

إن أول ما يجب القيام به عند استخدام نماذج بانيل، هو التحقق من خاصية التجانس للنموذج المستخدم؛ فعلى المستوى القياسي يعني

هذا الاختبار تساوي معاملات النموذج المدروس على مستوى الأفراد (الدول المعنية ككل)، أي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة،

وتساوي الحد الثابت بين كل الدول، أما على المستوى الاقتصادي فهذا الاختبار وتحت فرضية التجانس يعني أن النموذج المدروس هو نموذج مشترك بين كل الدول المعنية، ومن ثم ي تصبح النتائج التي يتم الحصول عليها نتائج عامة تنطبق على كافة الدول محل الدراسة²³. وبعد إجراء اختبار التجانس المقترح من طرف (HSIAO, 1986)، تبين لنا أن هناك اختلافاً كلياً بين الدول محل الدراسة (Total heterogeneity)، أي اختلاف في الحد الثابت، وأيضاً في معاملات المتغيرات، وعليه يتم تقدير معادلة لكل دولة على حدة.

3-4- نتائج التقدير: بعد تقدير نموذج الانحدار المتعدد والخاص بكل دولة على حدة، معتمدين في التقدير على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وباستخدام البرنامج الإحصائي Eviews.9، تم الحصول على النتائج الملخصة في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

نتائج تقدير نموذج محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة خلال الفترة (1996-2017)

	مصر	تونس	المغرب	الجزائر
C	-72.93 (0.00)	-14.97 (0.03)	5.39 (0.05)	-23.52 (0.05)
LGDP	6.07 (0.00)	1.01 (0.01)	2.14 (0.00)	2.25 (0.00)
LOPEN	4.35 (0.00)	2.46 (0.00)	3.14 (0.00)	0.14 (0.04)
LTCH	-2.98 (0.02)	---	---	---
LINF	-0.45 (0.00)	---	-0.55 (0.06)	---
LIP	1.13 (0.01)	0.14 (0.05)	0.45 (0.04)	0.32 (0.00)
LGOV	---	---	---	0.70 (0.04)
LEF	---	---	---	---
R ²	0.80	0.56	0.72	0.79
F	18.52	8.71	16.84	17.50
DW	1.52	1.85	2.18	1.69

(.):P-value

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

- بالنسبة إلى حالة الجزائر: تظهر نتائج الجدول رقم (3) أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تعتمد على عدة متغيرات، حيث تدل القيمة السالبة للحد الثابت أن متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. من جهة أخرى يشير معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي جاء معنوياً وبإشارة موجبة إلى الأهمية البالغة لحجم السوق الجزائرية بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي الذي يفضل الدول ذات الطلب المتزايد، وكذلك متغيرات الانفتاح التجاري، وحماية حقوق

الملكية الفكرية ومؤشر الحوكمة، جاءت كل معلماتها موجبة ومعنوية إحصائياً، أي أنها تؤدي دوراً محفزاً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفيما يتعلق بمتغيرات سعر الصرف، ومعدل التضخم والحرية الاقتصادية، فقد جاءت كلها غير معنوية، وهذا ما يدل على أنها لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير قيمة معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) أن القدرة التفسيرية للنموذج جيدة؛ إذ إن حوالي 79% من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تفسر من خلال التغير في المتغيرات المستقلة التي جاءت معنوية، فضلاً عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي توضحها إحصائية (DW)، كما تشير قيمة إحصائية (F) إلى جودة النموذج ككل من الناحية الإحصائية.

- بالنسبة إلى حالة المغرب: على غرار الجزائر، تظهر نتائج التقدير التأثير الإيجابي لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، وكذلك حقوق حماية الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب؛ حيث جاءت كل معلماتها موجبة ومعنوية إحصائياً، بينما معامل متغير التضخم جاء معنوياً وسالباً، وهو ما يؤثر سلباً في هذه التدفقات، وفيما يتعلق بمتغيرات سعر الصرف، ومؤشر الحوكمة ومؤشر الحرية الاقتصادية، فقد جاءت كلها غير معنوية إحصائياً، وهذا ما يدل على أنها لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما من الناحية الإحصائية، فيشير معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج جيدة؛ إذ إن حوالي 72% من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب تفسر من خلال التغير في المتغيرات المستقلة، كما تشير أيضاً إحصائية (DW) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

- بالنسبة إلى حالة تونس: تظهر نتائج التقدير التأثير الإيجابي لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري وحقوق حماية الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس؛ حيث جاءت كل معلماتها موجبة ومعنوية إحصائياً. وفيما يتعلق بمتغيرات سعر الصرف، ومعدل التضخم، ومؤشر الحوكمة ومؤشر الحرية الاقتصادية، فقد جاءت كلها غير معنوية إحصائياً، وهذا ما يدل على أنها لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي. أما من الناحية الإحصائية، فيشير معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج متوسطة نوعاً ما؛ إذ إن حوالي 56% من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تونس تفسر من خلال التغير في المتغيرات المستقلة، فضلاً عن عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي كما توضحها إحصائية (DW).

- بالنسبة إلى حالة مصر: تظهر نتائج التقدير التأثير الإيجابي لكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري وكذلك حقوق حماية الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؛ حيث جاءت كل معلماتها معنوية وموجبة ومرتفعة مقارنة مع الدول الأخرى محل الدراسة، بينما معامل كل من سعر الصرف والتضخم جاء معنويين وسالبين، وهو ما يؤثر سلباً في هذه التدفقات، وفيما يتعلق بمتغيرات الحوكمة والحرية الاقتصادية فقد جاءت غير معنوية. أما من الناحية الإحصائية، فيشير معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج جيدة؛ إذ إن حوالي 80% من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تفسر من خلال التغير في المتغيرات المستقلة، فضلاً عن انعدام الارتباط الذاتي كما توضحها إحصائية (DW).

خلاصة: من أجل اختبار وتحديد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا محل الدراسة (الجزائر، المغرب، تونس، ومصر)، وخلال الفترة الممتدة من 1996 وإلى غاية 2017؛ تم معالجة الموضوع من الزاوية الاقتصادية القياسية باستخدام نموذج انحدار متعدد خاص بكل دولة من الدول محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1. أظهرت نتائج اختبار التجانس لـ (HSEAO, 1986) أن هناك اختلافاً كلياً بين الدول محل الدراسة (Total Heterogeneity)، أي اختلاف في الحد الثابت، وأيضاً في معاملات المتغيرات المستقلة، وعليه تم التقدير عن طريق نموذج لكل دولة على حدة.

2. بينت نتائج الدراسة أن متغيرات حجم السوق المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح التجاري، ومؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية، جاءت كلها معنوية إحصائياً وإيجابية في كل الدول محل الدراسة، فزيادة حجم السوق أو زيادة الانفتاح التجاري أو زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية كلها تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة.
3. أظهرت نتائج التقدير، وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل التضخم في كل من المغرب ومصر، بينما في الجزائر وتونس كانت العلاقة غير معنوية.
4. كما بينت نتائج التقدير، وجود علاقة طردية بين مؤشر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الجزائر فقط، أما في الدول الأخرى فكان مؤشر الحوكمة غير معنوي إحصائياً.
- 5- وأخيراً، بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، أما في الدول الأخرى فلم يؤثر سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الإحالات والمراجع :

- باللغة العربية:

- 1- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، الجزء 18، 1993، ص: 86.
- 2- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص: 5.
- 3- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 15.
- 4- نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص: 31.
- 5- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص: 7.
- 6- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 292.
- 7- مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية، القاهرة، 1988، ص: 9.
- 8- أحمد هديوق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 15.
- 9- أحمد مبروك محمد خليفة وإبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1970-2010م)، المركز العربي للدراسات الاقتصادية السياسية والإستراتيجية، 2014.
- 10- بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص: 37.
- 11- خراfi خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص: 71.
- 12- زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 53.
- 13- كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص: 280.
- 14- لعلالي علاوة، سياسات الضبط والاستقرار حسب منظور النمذجة غير الهيكلية: حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 125.

- باللغة الأجنبية:

- 15- B.Raymond, économie financière internationale, édition PUF, Paris, 1997, p91.
- 16- Paul Krugman, international economics –Theory & Policy, 9th edition, Pearson, USA, 2012, p157.
- 17- OECD, Detailed Benefits of FDI, 2nd Edition, 2004.
- 18- Hany Elsham, (2015), "The economic determinants of Chinese foreign direct investment in Egypt", Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 8 Iss 1, pp 20-26
- 19- John C. Anyanwu, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007, African bank development group, 2011, p 11.
- 20- Christophe Hurlin, l'économétrie des données de panel, Modèles linéaire simple, Ecole Doctorale Edocif, séminaire méthodologique, 2004, PP 8-17.

* abed.bechikr@cu-relizane.dz المؤلف المرسل: الإيميل:

- ¹ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، الجزء 18، 1993، ص: 86.
- ² OECD, Detailed Benefits of FDI, 2nd Edition, 2004.
- ³ 5، 2004، ص: 32 حسان خضرم، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد
- ⁴ B.Raymond, économie financière internationale, édition PUF, Paris, 1997, p91.
- ⁵ Paul Krugman, international economics –Theory & Policy, 9th edition, Pearson, USA, 2012, p157.
- ⁶ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 15.
- ⁷ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص: 31.
- ⁸ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص: 7.
- ⁹ ، ص: 292.2006 الإسكندرية، الجامعة، الدار الدولية، المشاركة عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات
- ¹⁰ Hany Elsham, (2015), "The economic determinants of Chinese foreign direct investment in Egypt", Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 8 Iss 1, pp. 20 – 26.
- ¹¹ جامعة تلمسان، الاقتصادية، العلوم في دكتوراه المغرب، رسالة و تونس الجزائر، بين ما مقارنة الجزائر: دراسة في المباشر الأجنبي الاستثمار ترشيد في المالية السياسات خديجة، دور خرافي
- 2015، ص: 71.
- ¹² مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية، القاهرة، 1988، ص: 9.
- ¹³ John C. Anyanwu, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007, African bank development group, 2011, p 11.
- ¹⁴ Ibid, p 14.
- ¹⁵ أحمد هدرق، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1970-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 15.
- ¹⁶ خلال الفترة (1970- دراسة قياسية بالتطبيق على الحالة المصرية أحمد مبروك محمد خليفة وإبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: 2010م)، المركز العربي للدراسات الاقتصادية السياسية والإستراتيجية، 2014.
- ¹⁷ أحمد هدرق، مرجع سبق ذكره، ص: 15.
- ¹⁸ المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الجزائر، تونس، مقارنة: المغاربة دراسة الاقتصادية في المستدامة الاقتصادي والتنمية النمو على المباشر الأجنبي الاستثمار أثر بيوض محمد العيد، تقييم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011، ص: 37، ص: 39.
- ¹⁹ زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008، ص: 53.
- ²⁰ ، ص: 280.2004 قسنطينة، جامعة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، دكتوراه الجزائر، أطروحة دراسة حالة المتخلفة: الدول في المباشر الأجنبي الاستثمار مرداوي، كمال
- ²¹ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى % حسب تقرير الأكتاد لعام 2013، استأثرت الجزائر، جنوب إفريقيا ونيجيريا خلال عام 2011 نحو 41% إفريقيا.
- ²² لعلالي علاوة، سياسات الضبط والاستقرار حسب منظور النمذجة غير الهيكلية: حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 125.
- ²³ Christophe Hurlin, l'économétrie des données de panel, Modèles linéaire simple, Ecole Doctorale Edocif, séminaire méthodologique, 2004, PP 8-17.